تراجع معدلات التضخم على نطاق واسع في معظم دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2023...

اتجهت معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي نحو الانخفاض خلال العام 2023 مقارنة بمعظم المناطق الأخرى على مستوى العالم التي تشهد استمرار ارتفاع معدلات التضخم. ووفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، من المتوقع أن ينخفض معدل التضخم الكلي العالمي إلى 7 في المائة في العام 2023 وإلى 5.2 في المائة في العام 2024 مقارنة بالمعدل المتوسط البالغ 9.5 في المائة في العام 2022. وساهم في ترسخ معدلات التضخم العالمي على مدار العامين الماضيين مجموعة من العوامل المختلفة من ضمنها ارتفاع أسعار الطاقة وتزايد أسعار السلع الأساسية، وهو الأمر الناتج بصفة رئيسية عن التوترات الجيوسياسية مثل الصراع بين روسيا وأوكرانيا. وفي إطار مساعيها لكبح جماح التضخم وتداعياته، تحركت البنوك المركزية في كافة أنحاء العالم لرفع أسعار الفائدة بتناغم تام مما أدى إلى خلق بيئة تتسم بارتفاع أسعار الفائدة لفترة أطول جراء تلك العملية. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، رفعت البنوك المركزية أسعار الفائدة بنحو 400 نقطة أساس في الاقتصادات المتقدمة ونحو 650 نقطة أساس في اقتصادات الأسواق الناشئة خلال الفترة الممتدة بين نهاية العام 2021 وأكتوبر 2023. وكان لهذا النمو الكبير لمعدلات الاقتراض العالمية تأثيرات سلبية متوقعة على الاقتصاد العالمي. وأبقت غالبية البنوك المركزية العالمية على أسعار الفائدة دون تغيير، مما يشير إلى نهاية مرحلة رفع أسعار الفائدة.

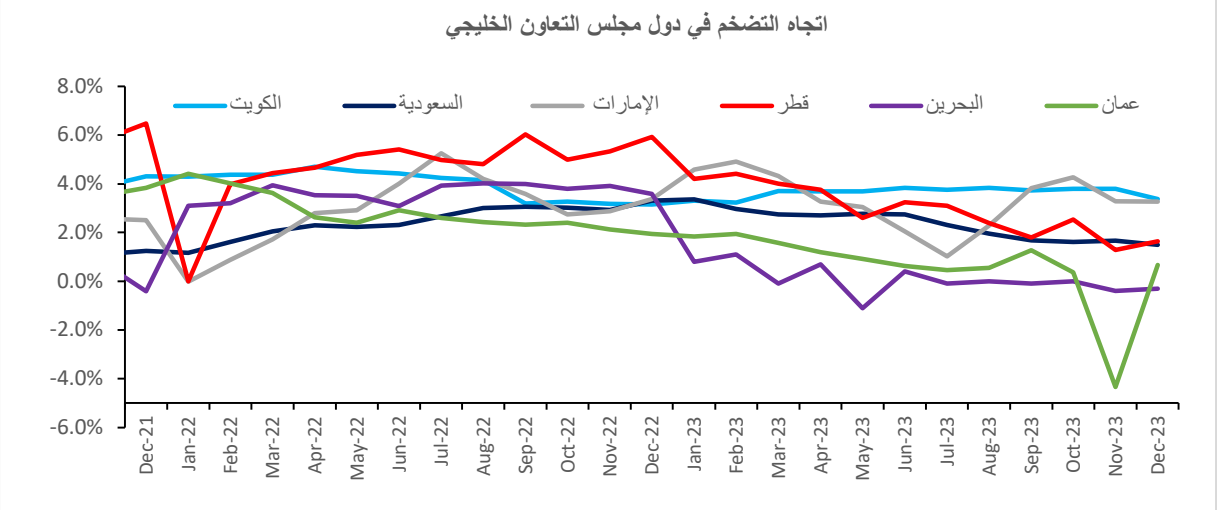

المصدر: بلومبيرج وبحوث كامكو إنفست وصندوق النقد الدولي

هذا، ويواجه الاقتصاد العالمي وخاصة اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحديات جيوسياسية جديدة، مثل الحرب المستمرة على غزة وتعطل خطوط الشحن العالمية في البحر الأحمر. ووفقاً لشركة «BMI»، يعتبر المستهلكين في الشرق الأوسط هم الأكثر تعرضاً لأزمة الملاحة في البحر الأحمر، إذ أن نسبة 81.6 في المائة من واردات المنطقة تنتقل عبر الطريق البحرية في البحر الأحمر المعرضة للاضطراب. وفي العام 2022، وصلت قيمة البضائع المستوردة إلى 229 مليار دولار أمريكي، والتي كانت معظمها متجهة من أوروبا وآسيا إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عبر الطرق الملاحية في البحر الأحمر. كما ظهرت بعض المخاوف من أن يؤدي التعطيل المستمر لطرق التجارة في

البحر الأحمر إلى ارتفاع تكاليف السلع وبالتالي فرض ضغوط تصاعدية على دول مجلس التعاون الخليجي وتزايد معدلات التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي الست، اقتصر ارتفاع متوسط معدل التضخم السنوي على دبي فقط، إذ ارتفع هذا المعدل من نسبة 2.9 في المائة في العام 2022 وصولا إلى نسبة 3.3 في المائة في العام 2023. من جهة أخرى، شهدت بقية دول مجلس التعاون الخليجي انخفاض متوسط معدل التضخم السنوي في العام 2023 مقارنة بالعام السابق. إذ انخفض متوسط معدل التضخم السنوي في الكويت من 4.0 في المائة في العام 2022 إلى 3.6 في المائة في العام 2023. وبالمثل، انخفض متوسط معدل التضخم السنوي في السعودية من 2.5 في المائة في العام 2022 إلى 2.3 في المائة في العام 2023. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، تمثلت العوامل الجوهرية التي أتاحت لدول مجلس التعاون الخليجي فرصة السيطرة على التضخم بشكل جيد، ضمن أمور أخرى، هي الدعومات في قطاع الطاقة، وفرض تسعيرة محددة للمواد الغذائية الأساسية، هذا إلى جانب استراتيجيات الأمن الغذائي، ومواصلة جهود التنويع الاقتصادي على نطاق أوسع.

أسعار المواد الغذائية العالمية

انخفضت أسعار المواد الغذائية العالمية بنسبة 13.7 في المائة في العام 2023، وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو). ويعزى انخفاض أسعار المواد الغذائية العالمية إلى انخفاض مؤشر الحبوب بنسبة 15.4 في المائة، بعد أن تخلص من ارتفاعات الأسعار السابقة التي حدثت بعد بدء الصراع بين روسيا وأوكرانيا. ومن المتوقع أن يصل الإنتاج العالمي من الحبوب في العام 2023 إلى أعلى مستوياته على الإطلاق عند 1,523 مليون طن في العام 2023، ليشهد نمواً بنسبة 1.2 في المائة مقارنة بالعام 2022 وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة. ومن العوامل الرئيسية الأخرى التي ساهمت في هذا التراجع الذي شهدته أسعار المواد الغذائية العالمية بصفة عامة انخفاض مؤشر أسعار الزيوت النباتية بنسبة 32.7 في المائة خلال العام 2023، والذي جاء على خلفية تحسن الإمدادات وانخفاض استخدامه لإنتاج الوقود الحيوي. إفي حين تراجع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار اللحوم بنسبة 1.4 في المائة في ديسمبر 2023، مواصلاً انخفاضه للشهر السابع على التوالي خلال العام. من جهة أخرى، ارتفعت أسعار السكر العالمية بنسبة 26.7 في المائة خلال العام 2023. كما أوضحت المنظمة التابعة للأمم المتحدة إلى أنه على الرغم من انخفاض أسعار المواد الغذائية العالمية بصفة عامة، إلا أن أسعار المواد الغذائية في العديد من الدول بدأت ترتفع بوتيرة أسرع من المعدل العام للتضخم.

رفع أسعار الفائدة والتضخم في دول مجلس التعاون الخليجي

أدى تباطؤ وتيرة التضخم العالمي خلال الستة أشهر الماضية إلى دفع البنوك المركزية في كافة أنحاء العالم إلى وقف دورة رفع أسعار الفائدة مؤقتاً. وينظر الاقتصاديون الآن إلى خفض أسعار الفائدة، والأهم من ذلك، توقيت تلك التخفيضات.

ووصل معدل التضخم في الولايات المتحدة خلال شهر يونيو 2022 إلى 9.1 في المائة، مما يعد أعلى المستويات المسجلة منذ 40 عاماً، على خلفية زيادة أسعار الإيجارات وأسعار السيارات الجديدة والمستعملة وكذلك الأسعار الطبية على نطاق واسع. وبالمثل، ارتفع معدل التضخم في الاتحاد الأوروبي الى نسبة 3.4 في المائة في ديسمبر 2023، بما يمثل انخفاضاً شديداً مقارنة بالقفزة البالغة 11.5 في المائة التي سجلها خلال أكتوبر 2022، والتي تعد أعلى نقطة يصلها على الإطلاق

مدفوعاً بصفة رئيسية بحالة عدم الاستقرار وتداعيات الصراع الروسي الأوكراني مثل ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية. وفي إطار مساعيه لكبح جماح التضخم، بدأت البنوك المركزية في كافة أنحاء العالم برنامجاً لرفع أسعار الفائدة للسيطرة على ارتفاع معدلات التضخم.

وقام مجلس الاحتياطي الفيدرالي برفع سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية أحد عشر مرة خلال الفترة الممتدة ما بين مارس 2022 إلى يوليو 2023 أو بمعنى آخر، قام برفعها من نسبة 0.25 في المائة إلى نسبة 5.5 في المائة على مدار 17 شهراً. وبالمثل، قام البنك المركزي الأوروبي برفع سعر الفائدة تسع مرات من يوليو 2022 حتى سبتمبر 2023، من نسبة 0.5 في المائة إلى نسبة 4.0 في المائة. وقامت البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي التي ترتبط عملاتها بالدولار الأمريكي، باستثناء الكويت التي ترتبط عملتها بسلة من العملات الرئيسية بما في ذلك الدولار الأمريكي، برفع أسعار الفائدة بما يتسق مع ارتفاع أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية.

البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي التي مرتبطة عملاتها بالدولار باستثناء الكويت (التي لها عملتها مرتبطة بسلة من العملات بما في ذلك الدولار)، رفعت أسعار الفائدة لتواكب خطوات الفيدرالي خلال هذه الفترة. وفي الكويت، قام بنك الكويت المركزي برفع سعر الخصم ثماني مرات في الفترة الممتدة ما بين مارس 2022 ويوليو 2023 (من 1.5 في المائة إلى 4.25 في المائة). وبعد ذلك، أبقت الكويت على سعر الخصم دون تغيير بما يتسق مع موقف الاحتياطي الفيدرالي. وبالمثل، ارتفع معدل إعادة الشراء "الريبو" للبنك المركزي السعودي من 1 في المائة في مارس 2022 إلى 6 في المائة في يوليو 2023 بما يتوافق مع برنامج رفع أسعار الفائدة الذي اتبعه مجلس الاحتياطي الفيدرالي. كما حذت بقية دول مجلس التعاون الخليجي حذو الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في رفع أسعار الفائدة على الاقتراض وتعليقها مؤقتا خلال الفترة الممتدة من مارس 2022 إلى يوليو 2023.

مؤشر أسعار المستهلك	متوسط	فِعلي				التوقعات
النسبة المئوية على أساس سنوي	2000–19	2020	2021	2022	2023	2024
البحرين	1.8%	-2.3%	-0.6%	3.6%	0.1%	1.4%
الكويت	2.9%	2.1%	3.4%	4.0%	3.6%	3.1%
عمان	2.1%	-0.9%	1.5%	2.8%	0.6%	1.7%
قطر	3.5%	-2.5%	2.3%	5.0%	2.9%	2.3%
السعودية	1.8%	3.4%	3.1%	2.5%	2.3%	2.2%
الإمارات	3.2%	-2.1%	-0.1%	4.8%	3.3%	2.3%
دول مجلس التعاون الخليجي*	**2.2%**	**1.3%**	**2.2%**	**3.3%**	**2.6%**	**2.3%**
الدول العربية*	**4.8%**	**6.1%**	**9.1%**	**8.9%**	**12.1%**	**11.7%**
توقعات صندوق النقد الدولي لعامي 2023 و2024 *						

المصدر: صندوق النقد الدولي وبحوث كامكو إنفست

الكويت

كشفت أحدث قراءة لمؤشر أسعار المستهلكين لشهر ديسمبر 2023 عن ارتفاع الأسعار في الكويت بنسبة 3.4 في المائة على أساس سنوي، وفقا للبيانات الحكومية الرسمية. وتعزى هذه الزيادة في المقام الأول إلى نمو مؤشر الملابس والأحذية بنسبة 6.7 في المائة، يليه مؤشر أسعار الأغذية والمشروبات الذي سجل نمواً بنسبة 4.7 في المائة على أساس سنوي. وفيما يتعلق بالأداء على أساس شهري، سجل مؤشر أسعار المستهلكين في الكويت نمواً على أساس شهري بنسبة 0.3 في

المائة خلال شهر ديسمبر 2023 على خلفية تباين حركة زيادة الأسعار لبعض الفئات الرئيسية، وهو الأمر الذي قابله انخفاض أسعار مجموعات رئيسية أخرى.

وسجل معدل التضخم الخاص بفئة الخدمات الإسكانية، والذي يعتبر الأثقل وزناً ضمن المؤشر، نمواً بنسبة 2.3 في المائة. من جهة أخرى، استقر مؤشر قطاع التعليم في الكويت ولم يسجل سوى ارتفاعاً هامشياً بنسبة 0.9 في المائة على أساس سنوي في 2023. وبالمقارنة، شهد معدل التضخم لفئة النقل نمواً بنسبة 2.4 في المائة على أساس سنوي على خلفية ارتفاع أسعار شراء المركبات ووسائل النقل الشخصي وبنسبة 0.1 في المائة على أساس شهري خلال 2023. وسجل مؤشر المعدات المنزلية، والذي يصل ثقله الوزني ضمن المؤشر إلى 11.4 في المائة، نمواً على أساس سنوي بنسبة 3.4 في المائة. وعلى صعيد التحركات الشهرية للأسعار، سجلت أسعار فئة الأغذية والمشروبات ارتفاعاً هامشياً بنسبة 0.07 في المائة نتيجة لارتفاع أسعار الحبوب والخبز واللحوم والدواجن وكذلك الأسماك والمأكولات البحرية. وبالمثل، شهدت أسعار فئة الرعاية الصحية نمواً على أساس شهري بنسبة 0.92 في المائة خلال شهر ديسمبر 2023 على خلفية ارتفاع أسعار خدمات العيادات الخارجية والمستشفيات العامة.

السعودية

ارتفع متوسط مؤشر أسعار المستهلكين السنوي في السعودية بنسبة 2.3 في المائة في العام 2023 مقارنة بالعام 2022. ويعزى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين بصفة رئيسية إلى زيادة أسعار مؤشر الخدمات الإسكانية والمياه والكهرباء وأنواع الوقود الأخرى، وهي الفئة الفرعية التي تتسم بأعلى ثقل وزني في المؤشر، والتي ارتفعت بنسبة 7.9 في المائة خلال العام 2023 فيما يعزى بصفة رئيسية إلى زيادة الإيجارات الفعلية بنسبة 9.5 في المائة خلال العام. وبالمقارنة، كان نمو متوسط الأسعار السنوي فئة الأغذية والمشروبات ضعيفاً خلال العام، إذ نما بوتيرة متواضعة بنسبة 1.4 في المائة على خلفية زيادة أسعار منتجات الألبان والبيض.

وشهدت أسعار الفئة الفرعية لمؤشر المطاعم والفنادق نمواً بنسبة 4.1 في المائة على أساس سنوي في العام 2023 فيما يعزى بصفة رئيسية إلى زيادة أسعار الإقامة والخدمات في المملكة بنسبة 5.7 في المائة خلال العام. من جهة أخرى، شهدت أسعار فئة النقل، ثالث أكبر فئة من حيث الثقل الوزني، نمواً هامشياً بنسبة 1.0 في المائة فيما يعزى بصفة رئيسية إلى زيادة أسعار خدمات النقل بنسبة 5.3 في المائة في العام 2023. كما ساهم في نمو معدل التضخم السنوي في المملكة بهذه الوتيرة المتواضعة انخفاض أسعار 4 من أصل 12 فئات ضمن مؤشر أسعار المستهلكين، مثل الملابس والأحذية التي تراجعت أسعارها بنسبة 3.1 في المائة نتيجة لانخفاض أسعار الملابس الجاهزة بنسبة 4.8 في المائة. بالإضافة إلى ذلك، شهدت أسعار الاثاث والمعدات المنزلية والصيانة انخفاضاً بنسبة 2.1 في المائة خلال العام نتيجة لانخفاض أسعار الأثاث والسجاد والأرضيات الأخرى بنسبة 4.0 في المائة. ووفقاً للبنك المركزي السعودي (ساما)، من المتوقع أن يتراجع معدل التضخم في المملكة في الربع الأول من العام 2024 على خلفية تطبيق التوجيه الملكي بتثبيت سقف أسعار البنزين، هذا إلى جانب الانخفاض العالمي في أسعار المواد الغذائية.

الامارات - دبي

ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في دبي بوتيرة معتدلة بنسبة 3.3 في المائة في ديسمبر 2023 مقارنة بنمو بلغت نسبته 3.4 في المائة في ديسمبر 2022. وكان نمو مؤشر أسعار المستهلكين في دبي مدفوعاً في المقام الأول بنمو فئة الإسكان والمياه والكهرباء والغاز، أكبر الفئات الفرعية من حيث الثقل الوزني، بنسبة 6.1 في المائة في ديسمبر 2023. بالإضافة إلى ذلك، سجلت فئة الأغذية والمشروبات في دبي، ثالث أكبر فئة من حيث الثقل الوزني ضمن مؤشر أسعار المستهلكين، نمواً بنسبة 4.2 في المائة خلال شهر ديسمبر 2023 مقارنة بانخفاض بلغت نسبته 4.5 في المائة في ديسمبر 2022. من جهة أخرى، سجلت فئة النقل (ثاني أكبر فئة من حيث الثقل الوزني) انخفاضاً بنسبة 5.8 في المائة في ديسمبر 2023 مقارنة بتراجع بلغت نسبته 2.9 في المائة في ديسمبر 2022، مما أدى إلى اعتدال وتيرة نمو الفئتين الفرعيتين السابقتين ضمن الرقم القياسي لمؤشر أسعار المستهلكين خلال الشهر. وبصفة عامة، تراجعت أسعار 3 فقط من أصل 13 فئة فرعية ضمن مؤشر أسعار المستهلكين على أساس سنوي خلال الشهر. أما بالنسبة لمتوسط نمو التضخم السنوي، وصل متوسط معدل التضخم السنوي في دبي للعام 2023 إلى 3.3 في المائة، فيما يعد أعلى قليلاً من تقديرات صندوق النقد الدولي لمتوسط التضخم الإجمالي للإمارات خلال العام.

قطر

ارتفع معدل التضخم في قطر بنسبة 1.6 في المائة على أساس سنوي في 2023، مسجلاً ثاني أقل معدل نمو شهري في المتوسط في العام 2023. ويعزى نمو معدل التضخم بوتيرة معتدلة في قطر إلى انخفاض تكاليف 5 من أصل 11 فئة فرعية ضمن مؤشر أسعار المستهلكين بما في ذلك فئة الخدمات الإسكانية والمياه والكهرباء والغاز، ذات الثقل الوزني الكبير، (-2.9 في المائة) والفئة الفرعية للمطاعم والفنادق (-10.8 في المائة). ووصلت قراءة المؤشر العام لأسعار المستهلكين في البلاد إلى 110.0 نقطة في ديسمبر 2023، وشهد نمواً بنسبة 1.6 في المائة على أساس شهري مقارنة بقراءة نوفمبر 2023.

وساهم في رفع معدل التضخم خلال الشهر بصفة رئيسية الزيادة الهائلة التي شهدتها أسعار فئة الاتصالات التي سجلت نمواً بنسبة 16.6 في المائة على أساس سنوي في ديسمبر 2023، تليها فئة الترفيه والثقافة والتعليم بنمو بلغت نسبته 11.9 في المائة و6.5 في المائة على أساس سنوي، على التوالي. وبالمقارنة، سجل المؤشر الفرعي للأغذية والمشروبات في قطر، والذي سجل انخفاضاً على أساس سنوي خلال 6 من أصل 15 شهراً الأخيرة من العام، نمواً قوياً بنسبة 4.5 في المائة خلال ديسمبر 2023. وكان معدل تضخم أسعار المواد الغذائية في قطر من أدنى المعدلات في العالم، وفقاً لبيانات البنك الدولي الخاصة بتضخم أسعار المواد الغذائية. وكان معدل تضخم أسعار المواد الغذائية في قطر أقل من 2 في المائة خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2023. ووصل معدل التضخم الشهري في قطر إلى أعلى مستوياته عند 4.4 في المائة في فبراير 2023. وفي هذا السياق، كان معدل التضخم الشهري في قطر يسير في اتجاه هبوطي منذ ديسمبر 2022، إذ وصل إلى أدنى مستوياته المسجلة في نوفمبر 2023 بتسجيله نمواً بنسبة 1.3 في المائة على أساس سنوي.

البحرين

ظل معدل التضخم في البحرين مستقراً وسجل انخفاضاً على أساس سنوي بنسبة 0.3 في المائة في ديسمبر 2023 حيث وصل مؤشر أسعار المستهلكين العام إلى أدنى نقطة في 6 أشهر إلى 100.6 نقطة. أما على صعيد تغير القراءة على أساس شهري، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في البحرين بنسبة 0.2 في المائة خلال الشهر لينهي تداولاته مغلقاً عند 100.6 نقطة. ووصل معدل التضخم في البحرين إلى أدنى مستوياته المسجلة خلال العشرين شهراً الماضية في مايو 2023 بنسبة 1.1 في المائة ليصل إلى 99.0 نقطة. كما سجلت البحرين أدنى معدل تضخم على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي في ديسمبر 2023. ويعزى تراجع معدل التضخم في البحرين على أساس سنوي إلى انكماش 8 من أصل 11 مؤشراً فرعياً ضمن مؤشر أسعار المستهلكين العام. وشهد المؤشر الفرعي لفئة الملابس والأحذية أعلى معدل انكماش على مستوى المؤشرات الفرعية الأخرى، إذ تراجع بنسبة 4.7 في المائة، تبعه مؤشر الأثاث والمعدات المنزلية والصيانة الروتينية للمنازل، ومؤشرات الخدمات الإسكانية والمياه والكهرباء التي شهدت انكماشاً على أساس سنوي بنسبة 3.9 في المائة و3.6 في المائة، على التوالي، في ديسمبر 2023. وبالمقارنة، سجل مؤشر فئة الأغذية والمشروبات غير الكحولية ارتفاعاً بنسبة 4.2 في المائة على أساس سنوي في ديسمبر 2023، بينما شهد مؤشر التعليم نمواً هامشياً بنسبة 1.6 في المائة خلال الفترة المماثلة. أما على صعيد التوقعات، فإنه وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي، ستكون البحرين الأقل على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي من حيث أدنى معدلات التضخم المتوقع تسجيلها عند نسبة 1.4 في المائة في العام 2024، يليها عمان والسعودية عند 1.7 في المائى و2.2 في المائة، على التوالي.

عمان

شهد مؤشر أسعار المستهلكين في عمان نمواً هامشياً على أساس سنوي بنسبة 0.7 في المائة في ديسمبر 2023. وبدأ معدل التضخم في السلطنة يتخذ مساراً هبوطياً ووصل إلى أدنى معدلات النمو على أساس شهري منذ يناير 2022 حتى ديسمبر 2023. وكان الارتفاع الهامشي لمعدل التضخم مدفوعاً بصفة رئيسية بنمو المؤشر الفرعي للأغذية والمشروبات غير الكحولية، والذي يعتبر ثاني أكبر مؤشر من حيث الثقل الوزني، بنسبة 2.9 في المائة على أساس سنوي. وبالمثل، سجل مؤشر معدات التأثيث المنزلي في السلطنة نمواً بنسبة 1.6 في المائة على أساس سنوي في ديسمبر 2023، في حين ارتفع كلا من مؤشري التبغ والترفيه والثقافة بنسبة 2.4 في المائة و1.7 في المائة، على التوالي، خلال الشهر. من جهة أخرى، أدى انخفاض مؤشر النقل (-2.7 في المائة) ومؤشر الملابس والأحذية (-0.3 في المائة) والتعليم (-0.4 في المائة) إلى اعتدال وتيرة نمو التضخم في السلطنة مما أدى إلى انخفاض معدل النمو الإجمالي لأسعار السلع في البلاد. وفيما يتعلق بنمو معدل التضخم على أساس شهري، ظل مؤشر أسعار المستهلكين في عمان مستقراً، حيث تراجع بنسبة 0.2 في المائة فقط خلال شهر ديسمبر 2023 فيما يعزى بصفة رئيسية إلى إنهاء الشهر مغلقاً عند 105.6 نقطة، فيما يعد أدنى مستوياته المسجلة منذ أكثر من 24 شهراً.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com